The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.15,N3, P P 244-265
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٥، العدد٣ آب ٢٠٢٣ ص ص٢٤٤ -٢٦٥

Opportunities for economic diversification and its developmental role in Iraq

فرص التنويع الاقتصادي ودورها التنموي في العراق

*م. م. اسعد رحيم محسن

Abstract:

The issue of diversifying sources of income occupies great importance for developing countries, especially Iraq, as the economic policies used were unable to achieve the nucleus of a national economy capable of steadfastness and continued growth in the long term, as the Iraqi economy is absolutely dependent on oil revenues in addressing all the immediate problems it faces, whether they are economic, political or social, and then instead of increasing and developing the productive economic sectors and gradually preparing the country for self-reliance in isolation from the depleted oil wealth It indulged in policies and procedures that led to wasting most of the available energies, and thus not only failed to create a new productive activity, but also led to the stumbling of existing traditional activities such as agriculture, trade, and others, in addition to the exacerbation of structural imbalances, including the high percentage of employment in the government sector. Therefore, the requirement to diversify sources of income is necessary and urgent in Iraq, which necessitates searching for alternatives capable of renewal

* جامعة الفرات الأوسط التقنية - المعهد التقني كربلاء .

and then achieving real economic development capable of continuing and facing the external crises that the national economy may be exposed to. In order to achieve this goal, there must be a national strategy that defines the basic priorities in the field of economic reform and diversification. In addition, the availability of the necessary will to achieve this, as these two conditions (clarity of strategy and availability of will) are very important, and their absence will lead to the failure of all efforts aimed at diversifying production and increasing sources of income.

المستخلص:تحتل قضية تنويع مصادر الدخل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول النامية وخاصة العراق ، إذ عجزت السياسات الاقتصادية المستخدمة عن تحقيق نواة اقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل ، حيث اعتماد الاقتصاد العراقي المطلق على العوائد النفطية في معالجة كافة المشاكل الآنية التي تواجهه سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية ، ومن ثم فأنها بدلا من أن تزيد وتنمي القطاعات الاقتصادية المنتجة وتعد البلاد تدريجياً للاعتماد على الذات بمعزل عن الثروة النفطية الناضبة ، انغمست في سياسات وإجراءات آدت إلى هدر معظم الطاقات المتاحة وبذلك لم تفشل في خلق نشاط أنتاجي جديد فحسب وإنما آدت إلى تعثر النشاطات التقليدية القائمة كالزراعة التجارة وغيرها ، فضلا عن تفاقم الاختلالات الهيكلية ومنها ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الحكومي . لذلك فان مطلب تنويع مصادر الدخل يعد ضرورياً وملحا في العراق مما يستوجب ذلك البحث عن بدائل قادرة على التجدد ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية قادرة على الاستمرار ومواجهة الأزمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذا الهدف لابد من وجود استراتيجية وطنية تحدد فيها الأولويات الأساسية في مجال الإصلاح والتنويع الاقتصادي. فضلا عن ذلك توافر الإرادة اللازمة لتحقيق ذلك إذ يعد هذين الشرطين (وضوح الاستراتيجية وتوافر الإرادة) في غاية الأهمية وغيابهما سيؤدي إلى فشل كافة الجهود الرامية إلى تنويع الإنتاج وزيادة مصادر الدخل .

المقدمـة:احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية بارزة في العقود السابقة بعد أن أدركت البلدان ، وخصوصاً النفطية منها ، أن اعتمادها على مورد وحيد قد يوثر بالاقتصاد الوطني من خلال الافتقار للخطط التنموية بأطرها المتكاملة التي تضمن تحقيق الأهداف الايجابية ومن ثم

النهوض بمؤشرات التنمية الفعلية ، لذا فان عملية تنويع القاعدة الاقتصادية تعد من الأهداف الرئيسة لعملية التنمية لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يتطلب مواجهة التحديات والعوائق ومعالجتها ووضع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد وتحسين كفاءة فاعليه القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تنويع مصادر الدخل وهذا ما انتهجته العديد من الدول محققة بذلك تطورات اقتصادية انعكست في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها. وفي ظل الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها العراق نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة وعدم التوازن في القطاعات الإنتاجية والتنموية طيلة العقود الماضية ، إذ لم تفلح معظم هذه السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد العراقي على الرغم من أن جميع الخطط السابقة لم تخل عن هدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع القاعدة الإنتاجية ، إلاَ أننا اليوم أكثر اعتمادا على النفط من أي وقت مضى. ولأجل إنجاح السياسات المتبعة فمن الضروري اتباع استراتيجية تنمية وطنية شاملة تحدد الأولويات طويلة الأمد لإعادة الأعمار والإصلاح بحيث تستند إلى رؤية اقتصادية جديدة يكون للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس مع بقاء الدور الرقابي للقطاع العام فاعلاً ، بمعنى أن تكون هناك مشاركة ما بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اولا : مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بعدم اعتماد استراتيجية وطنية للتحكم في حجم الفوائض المالية ، مما انعكس على اعتماد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية تراجع الأداء الاقتصادي واتساع ظاهرة الاختلالات الهيكلية مما أعاق عملية التنمية في العراق وانخفاض فرص التنويع الاقتصادي.

ثانيا : فرضية البحث : يستند البحث على فرضية ومفادها ان اعتماد خطط استراتيجية وطنية للتحكم في حجم الفوائض المالية ، من خلال توجيه النسبة الأكبر إلى الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية التي تحقق قيمة مضافة أكبر، بهدف تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد استخراجي إلى اقتصاد صناعي – زراعي .

ثالثا :هدف البحث : يهدف البحث بنهوض بواقع الاقتصاد العراقي وتنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية (الزراعي والصناعي والسياحي) وتنويع مصادر الدخل من خلال كشف جوانب الخلل والعمل على إيجاد الفرص التنويعية التي تسهم في عملية التنمية في العراق .

رابعا :أهمية البحث : تكمن أهمية البحث بأنه يتضمن قضية مهمة يعيشها العراق وهي الاقتصاد أحادي الجانب إي الاعتماد على مورد اقتصادي واحد ، إذ تعد سياسة التنويع احد الأهداف الرئيسة لعملية التنمية في العراق لانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد .

خامسا :منهجية البحث : تم الاعتماد على الأسلوب التحليل الوصفي في دراسة وتحليل واقع ألتنويعي للاقتصاد العراقي من خلال عرض البيانات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة (وزارة التخطيط، البنك المركزي العراقي ، وزارة المالية) ، فضلا عن تقارير المنظمات الدولية والإقليمية.

سادسا :هيكلية البحث : ولأجل الإلمام بكافة متطلبات البحث فقد قسم البحث الى أربع مباحث تضمن المبحث الأول الجانب النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي إما المبحث الثاني فقد تضمن واقع التنويع في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إما المبحث الثالث نظرة مستقبلة للفرص التنويعية المتاحة في الاقتصاد العراقي ومن ثم الخروج بالاستنتاجات والتوصيات في المبحث الرابع.

المبحث الأول - لإطار النظري و ألمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي - ينصرف مفهوم التنويع الاقتصادي الى معالجه الخلل والتشوهات في الهياكل الاقتصادية إذ ان اغلب بلدان وخاصة نفطية منها تعاني من فشل في مشاريعها التنموية نتيجة النمو الغير متوازن لقطاعاتها وان عمليه تنميه أصبحت مرهونة بقطاع واحد هو القطاع النفطي مما تسبب بعدم استقرار إيراداتها، ولضمان إيرادات ثابتة ومستقرة لجأت الدول الى التنويع الاقتصادي . ويعرف التنويع الاقتصادي على انه عمليه إحداث تغيرات هيكليه في البنية الاقتصادية و الاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية وتنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل بين القطاعات[1] كما يعرف خبراء الأمم المتحدة التنويع الاقتصادي على انه الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط بتطوير الاقتصاد غير النفطي واستحداث صادرات غير نفطية الحصول على الايراد[2] .

كما عرف التنويع على انه التحرر من الاتكال المفرط على عائدات تصدير النفط وتوسيع موارد الدخل من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأساسية كالصناعة والزراعة

[1] خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسيات التحول في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٩،ص٧.

[2] عثمان فتح الله ،وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية علوم الاقتصاد والتجارة ، الجزائر ،٢٠٠٨،ص٣٠

والسياحة من اجل خلق الاقتصاد متنوع ومتوازن من شانه ان يكفل إشباع حاجات السوق المحلية وتامين زيادة الصادرات غير النفطية الذي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي .[٣] ومما سبق يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على انه بناء قاعدة اقتصاديه متنوعة وتحقق التكامل بين مختلف القطاعات و تحقيق نمو بشكل متوازي وتنويع الصادرات .

وحسب الفكر الاقتصادي هنالك اتجاهان فكريان يتعارضان في مفهوم التنويع الاقتصادي إذ ان الاتجاه الأول يؤيد نظريه الميزة النسبية لديفد ريكاردو والذي يرى ان التخصص حسب الميزة النسبية هو الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي ، إما الاتجاه الثاني فهو يؤكد على التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على قطاع معين أو نشاط معين ويبررون ذلك الأسباب الأتية:[٤]

١- تقليل مخاطر الاستثمار: ان توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من مخاطر انخفاض الأسعار في نشاط معين

٢- تقليل مخاطر انخفاض حصيلة الصادرات: ان اعتماد الدولة على منتج واحد للتصدير فان انخفاض سعر المنتج يؤدي الى انخفاض العوائد من النقد الأجنبي

٣- زيادة إنتاجيه رأس المال البشري: يسهم التنويع في زيادة إنتاجيه العمل ورأس المال البشري

٤- زيادة الترابط والتشابك بين القطاعات

٥- زيادة فرص العمل

زيادة القيمة المضافة: بما انه مخرجات قطاع تكون مدخلات قطاع أخر يؤدي الى زيادة القيمة المضافة في كل قطع

٧- تقليل التبعية الخارجية

٨- تغيير هيكله الاقتصاد الوطني من خلال إعطاء الدور اكبر القطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة

---

[٣] طيف احمد ،عزوز احمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيلة لتحقيق تنمية اقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد ١٩، ٢٠١٨، ص٢٢.

[٤]طيف احمد ،عزوز احمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيلة لتحقيق تنمية اقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مصدر سابق ،ص٢٣-٢٤

٩- ان التنوع الاقتصادي سوف يوفر حماية من المرض الهولندي* إذا تحصل عندما تقوم الدول النفطية بزيادة صادراتها النفطية مما يؤدي الى ارتفاع قيمه عملتها مما يؤدي الارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع الواردات.[٥]

ثانيا: قياس التنويع الاقتصادي : من اجل اختبار مدى نجاح إي دوله في انجاز بعض أهدافها في التنويع الاقتصادي كان لابد لها من استخدام بعض المعايير أو مؤشرات الكميه لقياس هذا الانجاز وهنالك عده مؤشرات يمكن الاستعانة بها لقياس درجه التنويع الاقتصادي ومنها[٦]:-

١- نسبه مساهمه القيمة المضافة القطاعات الاقتصادية في قيمه الناتج المحلي الإجمالي ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة الاهمية النسبية لكل قطاع

٢- نسبه مساهمه الصادرات الغير نفطية من مجموع الصادرات الوطنية الكلية فكلما زادت نسبه المساهمة غير النفطية ارتفعت درجه التنوع الاقتصادي وهذا ما يسمى بتركز السلعي

٣- نسبه المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه في تمويل الموازنة كلما كانت هنالك مصادر متعددة لتمويل الموازنة كلما ارتفعت نسبه التنوع

٤- نسبه تشغيل القوى العاملة كلما كانت هنا لكي توزيع القوى العاملة بشكل ملائم دليل على وجود تنويع اقتصادي

ثالثا : سياسات التنويع الاقتصادي - من اجل ضمان نجاح سياسة التنويع الاقتصادي من الضروري توفر مجموعه من الخدمات الأساسية من التعليم والتدريب والصحة مما يساهم في رفع الإنتاجية بالإضافة الى البنى التحتية المتطورة و إتباع استراتيجية التصنيع التي تعتبر من أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي من خلال إحلال الواردات عن طريق الترويج للمنتوج المحلى والاهتمام بالصناعات المحلية واستراتيجية تنميه الصادرات بالإضافة الى دعم القطاعات غير النفطية من اجل خلق اقتصاديات تنافسيه والاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.[٧] وتعتبر من أهم سياسات التنويع الاقتصادي هي :

١- التحول نحو إليه السوق: تعتبر هذه السوق وفق الليبرالية الاقتصادية التفاعل بين العرض والطلب بواسطة الأسعار كفيله في معالجه إي خلل الاقتصادي وتحقيق التوازن حيث أكد ادم

---

* أطلق تعبير المرض الهولندي عام ١٩٧٧ نسبة الى تأثير إنتاج الغاز في بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي بسبب ارتفاع أس‌عار الغاز مما أدى الى نمو مفرط في حجم وارداتها ومن ثم ارتفاع قيمة عملتها

[٥] مايح شبيب الشمري ، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد٢٤، ٢٠١٦،ص٦.

[٦] حسين عجمان حسن ، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ضل الهيمنة الريعية ،مجلة المنصور ،العدد ٢٧، ٢٠١٧ ص٣.

[٧] صفيح صادق ،مساهمة التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي ،المؤتمر الدولي الأول ، جامعة المعسكر ، الجزائر ، ٢٠١٧،ص٦.

سميث على ضرورة ترك اليد الخفية تتحكم في العرض والطلب بدون تدخل الدولة يحقق نفع لكل من المستهلكين والمنتجين بالإضافة الى انه يؤدي الى زيادة كفاءة تخصيص الموارد.[٨]

وقد ساد الاعتقاد الخاص على ان الاقتصاد السوق يدل ضمنا على عدم تدخل الدولة وتترك إلية السوق تقوم بدورها إلا ان الواقع الفعلي الدول النامية سوف يعمق من مشاكل وفق هذه الإلية وذلك لدور وفاعليه الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك يجب على الدولة تدخل باستخدام سياسات محفزه للسوق تهدف الى زيادة الإنتاجية والكفاءة وتوازن القطاعات الاقتصادية.[٩] إي يمكن ان تسهم الدولة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي تركيزها على الأنشطة التي تستطيع ان تقوم بها على النحو الأمثل وتوفير بيئة ملائمة لنشوء الإعمال التي من غير الممكن القيام بها إلا من خلال الدولة.[١٠] وذلك الى دورها في أداره التنمية التنويع الاقتصادي

٢- استراتيجية التصنيع: يعتبر التصنيع الخيار الأمثل للتنويع الاقتصادي والتحول من اقتصاد ريعي وسيطرة القطاع الواحد الى الاقتصاد الصناعي إذ ان السياسات التصنيع تسهم في تحقيق تنميه اقتصاديه واجتماعيه كما يتميز من أمكانيه استقطاب تكنولوجيا حديثه بالإضافة لما يوفره من فرص عمل جديدة وبشكل عام يمكن تقسيم استراتيجيات التصنيع الى قسمين:

أ- سياسة إحلال الواردات: ويمكن اعتبار هذه السياسة هي نقطه انطلاق برامج التنمية الصناعية في الدول النامية في محاوله لتحقيق اكتفاء ذاتي وان هذه السياسة قائمه على تشجيع الإنتاج المحلي وتقديم له إعانات مقابل فرض قيود على الاستيراد ، تتركز هذه السياسة على ثلاثة مراحل تبدآ المرحلة الأولى في إنتاج السلع الاستهلاكية الغير معمره ، ومن ثم دخول في مرحله إنتاج سلع استهلاكية معمره السلع الوسيطة وتتميز هذه المرحلة بكثافة رأس المال والعمالة الماهرة ،إما المرحلة الثالثة إحلال السلع الإنتاجية الآلات والمعدات والمستلزمات الإنتاج الراسماليه وتتطلب هذه المرحلة عماله ماهرة مخابرات عالية.[١١]

ب: سياسة تشجيع الصادرات: ان الأساس في هذه السياسة هو تنويع مصادر الدخل القومي وبشكل عام تتضمن حماية الصناعة الوطنية الناشئة ومساعدتها في المنافسة العالمية، الهدف

---

[٨] سحر قاسم محمد، الأسباب الواجب توفرها لانتقال العراق الى اقتصاد السوق، وزارة التخطيط، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،٢٠١١، ص٤.

[٩] محمد زاهي المغيري ، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث القي في المؤتمر (العولمة والتعاملات والتفاعلات) التي نظمتها جامعة الإمارات ، المجلد ١٣، أبو ظبي،٢٠٠٣،ص٩.

[١٠] ساملسون ،الاقتصاد ،ترجمة هشام عبد الله ،ط١٥،مطبعة الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن،٢٠٠١،ص٥٩.

[١١] مريم عيسى محمد ،استراتيجية التصنيع في الدول النامية ، مجلة امراباك، العدد ٦٢، ٢٠١٤ ، ص٩١.

الأساسي من هذه السياسة هو الإنتاج لغرض التصدير لتوفير عملات أجنبيه كما تساهم في تطوير الصناعة المحلية كما تساهم في توليد قيمه مضافة عالية من خلال تصدير السلع مصنعه بدل المواد الأولية.[١٢]

ت: استراتيجية التنمية التكنولوجية: يتسم الواقع الاقتصادي المعاصر بالانفتاح الاقتصادي والعولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية يجب أعاده النظر في سياسات التصنيع يجب الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التكنولوجية السريعة حيث ان الميزة النسبية في العصر الحديث تعتبر ميزه مكتسبه تحصل عن طريق كتساب المعرفة والابتكار.[١٣]

المبحث الثاني - واقع الاقتصاد العراقي

أولا: سمات الاقتصاد العراقي - عانى العراق منذ الثمانينات القرن الماضي من الحروب وتبعاتها الاقتصادية من دمار البنية التحتية والهياكل الإنتاجية التي عكست عن تراجع النمو الاقتصادي ثم فقدان الكفاءة الاقتصادية نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية ومن ثم الإعمال الإرهابية الإجرامية التي تسببت في تعطل معظم المرافق الحيوية سواء كانت زراعيه وصناعية أو سياحية أو خدمية، وعلى الرغم من محاولات العراق التعاون مع المنظمات الدولية رسمه الاتجاهات الجديدة للعراق وتحويله باتجاه اقتصاد السوق عبر برامج التغير الاقتصادي لما يمتلكه العراق من سمات تعتبر المصدر في تحقيق تنميه وتنويع اقتصادي منها:-

١- الموارد الطبيعية: -

أ- توفر الأراضي الصالحة للزراعة:- تبلغ مساحه العراق ٤٣٥,٥٢ كيلو متر مربع وهو ما يعادل ١٨١ مليون دونم تقدر الأراضي الصالحة للزراعة ٢٦ % منها إي ما يعادل ٤٧ مليون وان ما مستغل فعلا هو ٢٨% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة والغير مستغل منها ٧٢% إي لو استغلت بشكل حقيقي لكان بالإمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاضافه الى ان نترك هذه الأراضي يعرضها الى الملوحة وزيادة ظاهره التصحر إذ ان تطوير القطاع الزراعي يعد من الإجراءات المهمة في تنويع هيكل الاقتصاد العراقي تطبيق رفاهية اجتماعيه[١٤]

---

[١٢] مريم عيسى محمد ،استراتيجية التصنيع في الدول النامية ، المصدر سابق ،ص٩٦.

[١٣] هيثم عبد الله سلمان، امجد صباح عبد العالي، تقييم استراتيجية التصنيع في الإمارات ،مجلة، الاقتصادي الخليجي ،المجلد٦، العدد ١٨، ٢٠١٠ ، ص٨.

[١٤] عمر حميد مجيد ألعزي، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي ،رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٠،ص٦٤.

ب- الغاز الطبيعي: تتوفر في العراق كميات كبيره من الغاز طبيعي إذا بلغ احتياطيات العراق من الغاز الطبيعي المؤكد حوالي 3714 مليار متر مكعب عام 2021 محتلا المرتبة ١٣ عالميا وبالنسبة ١,٥٦% من الاحتياط العالمي وبالنسبة ٣,٢% من احتياط الأوبك[١٥]

ويستحوذ الغاز المصاحب على نسبه ٧٠% من الغاز العراقي و ٣٠% تكون على شكل غاز حر ويكون الغاز المصاحب اغلب هو في المناطق الجنوبية وبالنسبة ٦٠% وذلك ولضخامة الاحتياطي النفطي في هذه المنطقة ، إما نسبه ٤٠% فتوجد في منطقه الوسطى والشمالية ، إما الغاز الحر فتقع اغلب حقوله في شرق وشمال العراق مثل حقول (كورمور، جمجمال ،الخشم الأحمر و جريابيكا، المنصوريه) إذ تحتوي على ٣٠٠ مليار متر مكعب كاحتياطي ثابت ، وكذلك حقول السيبه جنوب البصرة وحقل العكاس في صحراء الغربية في الرمادي إذ يحتويان على ١٠٠ مليار متر مكعب لكل منهما . إما الاحتياطي غير مؤكد فهي كميات كبيره جدا تقدر بحوالي ٩,٣ تريليون متر مكعب ويتوقع انه ٤,٦ تريليون متر مكعب هي بصفة الغاز حر.[١٦]

يبلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي العراق9586 مليون متر مكعب في عام 2021واغلبه من الغاز المصاحب كما يحترق بكميات كبيره منه و تقدر بحوالي 5028مليون متر مكعب إي بنسبه52.46 % من إجمالي الناتج الغاز، كما يحتل العراق المرتبة الثالث من حيث مقدار الغاز المحروق من بعد روسيا وفنزويلا ، كما يمكن ملاحظه تطور كميات احتياطي وإنتاج وحرق الغاز الطبيعي في العراق من خلال الجدول رقم (١) إذ تبلغ كميه الغاز المحروقة من عام ٢٠٠٠ – 2021ما يقارب 151828 مليون متر مكعب من الغاز أو ما يعادل 997.77 مليون برميل من النفط مكافئه كما تقدر قيمه الخسائر جراء حرق الغاز في نفس المدة ما يقارب 654095.2 مليون دولار . بالإضافة الى الخسائر الهائلة في حرق الغاز وما ترافقه من ظهور كميات كبيره من الملوثات إذ تقدر انبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكربون بحوالي ٤٠٠ مليون طن في سنه ، إي ان حرق كل متر مكعب من الغاز يحرر حوالي ٢,٨٥ كيلوغرام من غاز ثنائي اوكسيد الكربون.[١٧] وقد بلغت نسبه غاز ثنائي اوكسيد الكربون المنبعث العام ٢٠١٥ حوالي ٥١٢٥ مليون طن وبلغت نسبه هذا الغاز خلال المدة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٥ حوالي ٤٥٢١٥ مليون طن من غاز ثنائي اوكسيد الكربون ان تفعيل صناعه البتروكيمياويات تودي

---

[15] OPEC ,Annual statistical Bulletin،2022،p100

[١٦] نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١ ،٢٠١١. ص٢٢٧

[١٧] صلاح مهدي عبد الله ، الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق ، مجلة النفط والتعاون العربي و العدد١٤٩، المجلد ٤٠ ، ٢٠١٤ ، ص٤٢ .

الاستغلال الأمثل لهذا المورد خصوصا ان الصناعة البتروكيمياويات متوقف حاليا بسبب قلة تجهيز كميات الغاز الطبيعي.

جدول (١)تطور كميات احتياطي وإنتاج وحرق الغاز الطبيعي في العراق

ألسنه	الاحتياطي المؤكد (مليار م٣)	إجمالي الإنتاج (مليون م٣)	برميل نفط مكافئ (مليون برميل)	كمية المحروق (مليون م٣)	برميل نفط مكافئ (مليون برميل)	نسبة الغاز المحروق الى إجمالي الإنتاج	معدل سعر البرميل (دولار)	خسائر حرق الغاز (مليون دولار)
٢٠٠٠-٢٠٠٥	٣١٧٠	٣٨٨٥٠	٢٥٦,١٩	٢٤٩٤٠	١٦٠,٤٩	٦٢,٦٤	٣٩	٥٨٨٧٦١
٢٠٠٦الى ٢٠١٠	٣١٥٨	٧٣٨٣٣	٤٨٦,٣٨	٣٣٧٨٣	٢٢٣,٤٦	٤٥,٩٤	٧١،٧٩	١٥٦٩٣,٨
٢٠١١-٢٠١٥	٣١٥٨	١١٤٨٨٨	٦٩٨,٣٥	٦١٥٣٥	٤٠٥,٢٩	٥٣،٥٦	٩١،٩	٣٧٢٤٦,١٥
٢٠١٦	٣٨٢٠	١٠٤١٦	٦٠	٥٣١٢	٣٥،٤	٥١،١	٤٠	١٤١٦
٢٠١٧	٣٧٤٤	١٠٦٥٠	٦٢،٣٨	٥٦٤٤	٣٧،٢٢	٥٣،٢	٥٦	٢٠٨٤,٣٢
٢٠١٨	٣٧١٤	١١١٣٠	٨٦	٥٨١٤	٣٨،٣٥	٥٢،٢٤	٦٦	٢٥٣١
٢٠١٩	٣٧١٤	١١٥٤٤	١١٦	٥٩١٧	٣٩	٥١،٢٦	٦٤	٢٤٩٦
٢٠٢٠	٣٧١٤	٧٣٧٤	١٢٤	٣٨٥٥	٢٥،٤	٥٢،٢٨	٦١	١٥٤٩,٤
٢٠٢١	٣٧١٤	٩٥٨٦	١٢٤	٥٠٢٨	٣٣،١٦	٥٢،٤٦	٦٩,٨٩	٢٣١٧,٥٥
المجموع	٣٧١٤	٢٨٨٢٧١	٢٠١٦،٣	١٥١٨٢٨	٩٩٧،٧٧	٤٩,٤٨		٦٥٤٠٩٥،٢

- **برميل نفط مكافئ يساوي ١٥١،٦متر مكعب من الغاز حسب الوحدات الحرارية**

المصدر : bulletin 2004-2022. OPEC : Annual statistical

ب- النفط الخام: يحتوي العراق على ١١% من الثروة النفطية في العالم بامتلاكه ١٤٥ مليار برميل حسب تقديرات الرسمية ويحتل العراق ألمرتبه الثالثة في العالم من بعد السعودية وإيران وعلى الرغم من هذه الاحتياطيات الى ان العراق لم يتمكن لحد ألان من القيام بدوره في السوق العالمية ويعتقد الكثير من المختصين بشان النفطي ان العراق يمتلك أكثر من هذا الرقم بكثير لان عمليات البحث والتنقيب توقفت منذ عام ١٩٨٠ فضلا عن ان هنالك مساحات واسعة لم يشملها البحث والتنقيب ، حيث يتوزع الاحتياطي النفطي على عده مناطق إذ ان محافظه البصرة اعلي نسبه للاحتياطي تقدر بنسبة ٥٩% بحوالي ٧٠,٢٣٠ مليار برميل من احتياطيات عراق وتليها كركوك بنسبة ١٢% وبمقدار مقدار ١٤,٥٩٠ مليار برميل إما ميسان مقدار ١٤ مليار برميل وبالنسبة ٧,٩% إما ذي قار بنسبة ٤,٥% مقدار عشره مليار برميل إما محافظات وسط العراق تقدر النسبة ٧%.[١٨] وعلى الرغم من ضخامة الاحتياطيات لم يتم

[١٨] نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، مصدر سابق ،ص٢٠٩.

استغلالها بشكل الأمثل حيث تمتاز الصناعة النفطية بقوه ترابطاتها الأمامية والخلفية حيث بالإمكان إنشاء صناعه تكرير النفط وما يرتبط بها من صناعه بتروكيمياوية .[١٩]

ج: الموارد المائية : يحتل العراق مركز استراتيجي في قلب العالم بسبب مقاوماته مميزاته الجغرافية إذ يحتوي على نهري دجله والفرات من أهم مصادر الثروة المائية في العراق اللذان يمتدان على طول العراق مما يساهمان في خلق أراضي صالحه للزراعة فضلا عن الإمطار التي بالإمكان الاعتماد عليها في الزراعة الديميه إذ يبلغ متوسط سقوط الإمطار السنوي في العراق حوالي ٢٢٨ملم، بالإضافة الى المياه الجوفية التي تعتبر مصدر للمياه إذ تقدر المياه الجوفية القابلة نسحب حوالي ٦ مليار متر مكعب[٢٠]

٢- الموارد البشرية : تساهم الموارد البشرية بأثرين على الاقتصاد الأول في جانب الطلب إذ يؤدي نمو سكان الى اتساع حجم السوق وهذا ما يحفز على زيادة إنتاج نتيجة زيادة الطلب إذ ان نمو السكان يؤدي الى زيادة حجم السوق ، إما الأثر الأخر فهو في جانب العرض حيث ان زيادة السكان تعني زيادة القوه العاملة وهو ما يدفع الى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذا أحسن استخدامها حيث تعتبر الموارد البشرية أهم مورد اقتصادي يؤثر في جاء إيجابا التنويع الاقتصادي.[٢١] وقد أظهرت الاحصاءيات ان معدل النمو السكاني في العراق يبلغ ٣,٦% خلال ألمده من ١٩٨٠ - ٢٠١٥ بعد ان كان ١٣٦٦٩٠٠ في عام ١٩٨٠ أصبح ٣٦٩٣٤٠٠٠عام ٢٠١٥ إذ يمثل الهرم السكاني بالعراق ارتفاع الفئات العمرية الصغيرة من إجمالي السكان الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عام تقدر بحوالي ١٤٨٥١١٧٦ إما السكان النشطين اقتصاديا أو الفئة التي تمثل القوى العاملة من ١٥ - ٦٤ يبلغ عددهم حوالي ٢٠٩١٢٥٧٩ إما فئة فوق السن العمل فوق ٦٥ عام يبلغ عددهم ١١٦٩٩٥٩.[٢٢]

ثانيا - معوقات التنويع الاقتصادي في العراق - على الرغم من الجوانب الايجابية للتنويع الاقتصادي هنالك مجموعه عوامل تشكل عقبه في وجه التنويع الاقتصادي ومن أهم هذه المعوقات هي:

١- ضعف البنى التحتية :ان القيام بأي نشاط استثماري يحتاج الى مقومات الإنتاج من بنى تحتية (طرق، جسور، كهرباء ،اتصالات ، عماله مؤهله) إذا ان توفر هذه المقومات يعتبر عامل مهم في التنويع الاقتصادي وقد تعرض العراق الى دمار شبه تام نتيجة للحروب

---

[١٩] كامل علاوي ، حسين لطيف ، الصناعة النفطية في العراق – الواقع والتحديات–، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، ط١ ، ٢٠١٥ ،ص١١٤-١١٥.

[٢٠] خالد جميل كامل ، واقع التنويع للاقتصادي ومتطلباته، مصدر سابق،ص٩٢.

[٢١] المصدر نفسه،ص٩٣.

[٢٢] وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠١٦،جدول ٧/٢.

والإعمال الإرهابية وكانت السبب في عقبه عمليه التنمية في العراق، اشره التقديرات التابعة للصندوق والبنك الدوليين ان العراق بحاجه من ٧٠ الى ١٠٠ مليار دولار لأعاده الأعمار هل تقدر البنك الدولي حاجه القطاع الصحي بحوالي ١،٦ مليار دولار وحوالي ٦،٨ مليار دولار لقطاع مياه المجاري فضلا عن قطاع الكهرباء يحتاج ١٢ مليار دولار ولذلك فان العراق بحاجه الى استثمارات ضخمه لأعاده أعمار البنى التحتية رغم ان العراق انفق أكثر من ٢٠ مليار دولار من أموال المساعدات الأمريكية ٣٧ مليار دولار من صندوق تنميه العراق وهي أموال المتراكمة من برنامج النفط مقابل الغذاء، ورغم ضخامة هذه الإنفاق إلا ان العراق لم يستطع النهوض بالبنى التحتية إلا بنسبه ضعيفة[٢٣]

٢- شيوع ظاهره البطالة: تعتبر البطالة من المؤشرات الدالة على مدى كفاءة السياسة الاقتصادية في البلد لذا تولي الحكومات في خططها التنموية عناية كبيره في توفير فرص العمل ، لذا أصبحت مشكله البطالة في العراق ذات إبعاد اقتصاديه واجتماعيه وتعتبر على الخلل في سوء توزيع الدخول ، انتشرت البطالة في العراق بأنواعها المتعددة الى ان معظمها كانت بطالة هيكليه وهي أنواعها وقد امتدت لمده طويلة من الزمن بسبب فشل السياسات التشغيل و عدم انتظام سوق العمل ، وضعف قدره الاستيعابية الأنشطة الاقتصادية ،كانت أهم الأسباب ظاهره البطالة في العراق وقد ارتفعت معدلات البطالة بين صفوف شباب من عمر ١٥سنه حتى عمر ٢٦ بنسبه ٣٠% ، ظهرت نتائج المسح التي أعدتها وزاره التخطيط بين ذكور ١١,٧% ونسبه الإناث ٢٣,٩% .[٢٤]

٣- المديونية الخارجية : تعد المديونية الخارجية أهم المؤشرات قوه وضعف الاقتصاد الوطني فكلما ارتفعت المديونية الخارجية دل ذلك على ضعف الاقتصاد خاصة إذا استخدمه هذه الديون لأغراض استهلاكية كما في العراق إذ بسبب الحروب والأزمات التي تمر بها العراق بخسائر اقتصاديه باهظة قدرت بنحو ٤٥٢ بليون دولار خسائر الحرب العراقية الإيرانية، و٢٣٢ بليون دولار خسائر الحرب كويت بالإضافة الى الخسائر الحصار الاقتصادي العقوبات الدولية ، ان تراكم الديون العامة التي أصبحت تقدر ١٢٣ مليار دولار عام ٢٠١٧ يستلزم من الدولة سداد إقساط الديون وفوائدها إي يعني تحويل الموارد المالية الوطنية الى الخارج،[٢٥] الأمر الذي سيحول

---

[٢٣] احمد جاسم مطوري ،احمد جبر سالم ، تحديات الاستثمار في البنى التحتية في العراق ،أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٥، ص١٤٨.

[٢٤] عبد الرحيم مكطوف حمد، سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارة ، مجلد ١ ،الجزء الأول، ٢٠١٤.ص٧١.

[٢٥] احمد معن الطبقجلي ،ديون العراق نظرة عامه حول ناشئتها ومستقبلها ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨،ص٦

دون استخدام هذه العائدات كمورد قادر على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان وهو ما ينعكس سلبا على القطاعات الإنتاجية والتنويع الاقتصادية.

٤- استشراء الفساد المالي والإداري: خلقت الحروب والحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية والحكومات المتعاقبة الى زيادة الفساد المالي والإداري وقد ترتب عليها اثأر اقتصاديه واجتماعيه انعكست نتائجها على تراجع عمليه التنمية، بشكل عام ويعتبر خطر يهدد الاقتصاد العراقي مثلما تمثله ظاهره الفساد الإداري والمالي.

٥- الاعتماد المفرط على قطاع أحادي مما خلق ما يسمى (بلعنه الموارد) أو المرض الهولندي نتيجة الاعتماد على قطاع واحد هو القطاع النفطي فان ارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي هو الارتفاع الناتج في أسعار النفط وليس ارتفاع في الناتج الحقيقي مما يساهم في زيادة الإيرادات ولكن عند انخفاض هذا المورد(النفط) يقع العراق في مشاكل مالية وعجز في الموازنة

ثالثا: قياس واقع التنويع الاقتصادي في العراق - يمكن معرفة التنويع الاقتصادي ومعرفة القطاع المسيطر من خلال مجموعه من المؤشرات:

نسبه المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP : يعتبر الناتج المحلي الإجمالي لأي دوله أكثر معيار مهم لبيان مجمل إنتاج الدولة ومؤشر المهم للنمو الاقتصادي ، يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكليه نتيجة اعتماده على القطاع النفطي مما جعله أكثر انكشاف على العالم الخارجي وعدم قدرته على اعتماد على ذاته . ومن خلال النظر الى جدول رقم (٢) نجد ارتفاع نسبه القطاع النفطي فهذا يدل على انخفاض درجه التنويع كما نلاحظ ان حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت نتيجة زيادة في القطاع النفطي.

جدول (٢)مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)

السنة	القطاع النفطي	مساهمة بقية القطاعات	الأهمية النسبية للقطاع النفطي
٢٠١٠	٧٢٩٠٥	٨٥٦١٦,٥	%٤٦
٢٠١١	١١٥٤٨٨,٤	٢١١٣١٠	%٥٤,٦
٢٠١٢	١٢٦٤٣٥,٦	٢٥١٩٠٧,٧	%٥٠,١
٢٠١٣	١٢٥٥٣٤,١	٦٢٧٣٩٥,٦	%٤٧
٢٠١٤	١٠٢١٣٤	٢١٩٧٣٩	%٤٦
٢٠١٥	٦٢٠٢٧	١٤٥٨٦٩,٢	%٤٢,٥
٢٠١٦	٥٩٩٤٠,٢	١٣٦٥٩٦,٢	%٤٤
٢٠١٧	٨٥٧٩٤,١	١٤٠٢٠١,١	%٦١
٢٠١٨	١٢٧٦٨٩,٦	٧٦٦٨٩,٦٧	%٦٢,٥
٢٠١٩	١٣٢٨١٤,٧٣	٨٠٧١٣,٧٧	%٦٢,٢
٢٠٢٠	١٣١٦٤٠,٢١	٩١٤٧٨,٧٩	%٥٩
٢٠٢١	١٧٢٤٣٣,١٤	١٣٢٧٥٨,٢٥	%٥٦

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١١-٢٠٢٢.

٢- نسبه المساهمة في تمويل إيرادات الموازنة العامة: ان هيمنه الاقتصاد ألريعي سيطر بشكل تام على بقيه القطاعات في المساهمة بتمويل الموازنة العامة ،إذ ان ارتفاع نسبه مساهمه القطاع النفطي بتمويل الموازنة العامة حيث شكل بكل السنوات أكثر من ٩٥% هذا يعني انعدام التنويع الاقتصادي كما ان انخفاض أسعار النفط ممكن ان تعتبر مشكله تواجه الموازنة العامة ويمكن بيان نسبه مساهمه القطاع النفطي مقارنه باقي القطاعات من خلال الجدول رقم (٣).

جدول (٣) نسبة مساهمة القطاعات في تمويل الموازنة

السنة	القطاع النفطي	مساهمة بقية القطاعات	الأهمية النسبية للقطاع النفطي
٢٠١٠	٥٩٧٩٤	١٩٤٢	%٩٦
٢٠١١	٩٨٠٩٠	١٩١٠	%٩٨
٢٠١٢	١١٧٢٧١	٢٥٤٦	%٩٧
٢٠١٣	١١٠٦٧٨	٣٠٨٩	%٩٧
٢٠١٤	٩٦١٢٥	٦٨١٤	%٩١
٢٠١٥	٥١٣١٢	١٥١٥٧,٦٣	%٧٧
٢٠١٦	٤٤٢٦٧	١٠١٤٢,٢١	%٨١
٢٠١٧	٦٥٠٧٢,٥	١٢١٣٣,٢	%٨٦
٢٠١٨	٩٥٦١٩،٨	١٠٩٥٠	٨٩,٧
٢٠١٩	٩٩٢١٦،٣	٨٣٥٠,٧	٩٢,٢
٢٠٢٠	٥٤٤٤٨،٥	٨٧٥١,٢	%٨٦
٢٠٢١	٩٥٢٧٠،٣	١٣٨١١,٢	%٨٧,٣

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١١-٢٠٢٢

٣- نسبه ألمساهمه بالصادرات : يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات المهمة في معرفه القطاعات المسيطرة على الاقتصاد الوطني من خلال ألمساهمه في صادرات وبشكل عام يستحوذ القطاع النفطي على مجمل الصادرات العراقية إلا بنسبه هامشيه للقطاعات الأخرى ويمكن ملاحظه ذلك من خلال الجدول رقم (٤) ان نسبه مساهمه القطاع النفطي قد حقيقة ٩٩% من إجمالي الصادرات العراقية وهو ما يعني سيطرة القطاع النفطي بشكل تام على صادرات و مما يعني ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بشكل تام و انخفاض و انعدام التنويع الاقتصادي.

جدول (٤) نسبة مساهمة في الصادرات

السنة	القطاع النفطي	مساهمة بقية القطاعات	الأهمية النسبية للقطاع النفطي
٢٠١٠	٦٠١٠٩,٢	٤٦١	%٩٩,٢٥
٢٠١١	٩٢٥٢٧	٦٩٩	%٩٩,٢٤
٢٠١٢	١٠٩٠٢٤,٥	٨٢٣	%٩٩,٢٥

٢٠١٣	١٠٣٨٨٥,٩	٧٨٥	%٩٩,٢
٢٠١٤	٩٧٦٢٣,٥	٦٤٣	%٩٩,٢
٢٠١٥	٦٠٢١٤,٦	٤٥٥	%٩٩,٢
٢٠١٦	٤٧٨١٥,٤	٣٦٢	%٩٩,٢
٢٠١٧	٦٨٠٦٦,٩	٨٣	%٩٩,٨
٢٠١٨	٨٦٢٥٨	١٠٢	%٩٩,٩
٢٠١٩	٨١٤١٢	١٧٣	%٩٩,٨
٢٠٢٠	٤٦٦٩٢	١٣٧	%٩٩,٧
٢٠٢١	٧٢٦٠٣	٢١٩	%٩٩,٧

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على:التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١١-٢٠٢٢

المبحث الثالث - الفرص المستقبلية للتنويع الاقتصادي في العراق

أولا: متطلبات تنويع الاقتصاد العراقي - شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحول في الاقتصاد العراقي من الاتحاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق وتطبيق سياسات الصندوق والبنك الدوليين ولأجل تحقيق تنويع اقتصادي لا بد من وضع استراتيجيات و إصلاحات اقتصاديه في تنميه القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط . لذا من أهم متطلبات التنويع الاقتصادي هي

١- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: توجت الحكومة العراقية على إصدار العديد من التشريعات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنه ٢٠٠٦ وعلى الرغم من وجود قانون إلا ان هنالك ضعف في جذب الاستثمار بسبب الظروف التي يمر بها العراق من عدم استقرار سياسي وامني الذي يعتبر العقبة الأساسية بوجه الاستثمار والاهم من ذلك هو استشراء الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة ، إذ حصل العراق على ترتيب ١٦٢ من أصل ١٨٠ دوله في مؤشر مدركات الفساد.[٢٦]

وحيث من الممكن ان يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق دور كبير في التنويع الاقتصادي إذا ما تم وفق الاتي:[٢٧]

أ: ضمان بيئة ملائمة للمستثمرين بعيده عن التقاطعات السياسية و الأمنية وتقليل الروتين والبيروقراطية

ب: تشريع قوانين محكمه للاستثمار تمنع الرشوة والفساد والتهرب الضريبي

ت: اختيار مشاريع للاستثمار تخدم التنويع الاقتصادي

ث: وضع بعض القوانين لتقليل القوه الاحتكارية لشركات الأجنبية

---

[٢٦] منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد ، برلين، ٢٠١٩،ص٩.

[٢٧] خالد جميل كامل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته ، مصدر سابق ،ص١٥٩.

٢- تحفيز القطاع الخاص المحلي -ةان التحول الاقتصادي العراقي نحو تجاه اقتصاد السوق يجب ان يعطي للقطاع الخاص الدور الأهم في تنويع مصادر الدخل القومي وترشيد الإنفاق الحكومي، ولكي يؤدى القطاع الخاص دوره لابد من توفير متطلبات أساسيه وهي:[٢٨]

أ:أعاده النظر في القوانين والتشريعات وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقات والتصاريح

ب: تشجيع القطاع الخاص من خلال تقديم الإعفاءات أو تقديم الإعانات

ت: توفير بيئة ماليه ومصرفيه متطورة تساعد القطاع الخاص

ث: تحديث المشاريع الإنتاجية والخدمية المهمة للبلد و توجيه الاستثمار اليها من خلال تقديم إعانات أو شمولها بالإعفاءات

٣- أعاده النظر في مشاريع القطاع العام:- تعاني مشاريع القطاع العام العراقي من تشوهات في الهياكل الإنتاجية إذا على الرغم من وجود ما يقارب من ٢٦٩٢ وحده صناعية مملوكه للدولة و ٣٥٥ وحده صناعية مشتركه مع القطاع الخاص إلا انه يتسم مجموعه من الخصائص:-[٢٩]

أ: تقوم بإنتاج منتجات عالية ومتوسطة التكنولوجيا

ب: تتسم بقدم مكائنها وعدم مواكبتها للتطور العالمي

ت: تصل نسبه المساهمة في المتوسط الى ٢٤% من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي وانخفاض القيمة المضافة لتصل الى السالب في عدد من الشركات

ث: توقف بعض الشركات اذ ان نسبه ٣٠% من شركات القطاع العام متوقفة

ج: ارتفاع نسبه الطاقة الإنتاجية المعطلة حيث ان متوسط التشغيل لشركات القطاع العام يصل الى ٣٠% من الطاقة التصميمية

ح: لا تلعب الصناعة الوطنية دور كبير في تشغيل الأيدي العاملة اللي يقدر إجمالي قدره العمل ٥٠٠،٠٠٠ عامل تقريبا و تعتمد الشركات على الدولة لسداد أجور العمال

خ: تدخل بعض المشاريع الصناعية للقطاع العام مع الإحياء السكنية نتيجة توسع المدينة بالإضافة الى الملوثات الصناعية.

حيث قامت وزاره الصناعة بوضع خطه لإصلاح شركات القطاع العام وقد تم تصنيف الشركات الى قسمين الأول وهي شركات المجدية هي الشركات التي تتمتع بها انخفاض تكاليف

---

[٢٨] محمد معين ديوب ، المتطلبات الأساسية لنجاح عملية الخصخصة ، مجلة تشرين للدراسات الاقتصادية ، سوريا عدد٢ ، ٢٠٠٦، ص٢١

[٢٩] الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، جمهورية العراق وزارة الصناعة ،٢٠١٣،ص٥

الإنتاج فيها ، و توفر المواد الخام وله القدرة على خلق قيمه مضافة عالية ولها قدره على سد الطلب المحلي والمنافسة الخارجية ومن هذه الشركات هي البتروكيمياويات، الأسمدة ، الفوسفات ،الكبريت، إما القسم الثاني فهو الشركات الغير مجديه تضمنت الخطة تصفيه هذا النوع من الشركات اعتبار العمالة فيها من ضمن العمالة الفائضة مثل شركه التبغ ، إما النوع الأول فيتم تأهيله و تطويره و مشاركته مع الشركات العالمية.[٣٠]

ثانيا : الفرص المستقبلية للتنويع وفق الخطط الاقتصادية - ان الخطط الاقتصادية جاءت لغرض إصلاح الهياكل الاقتصادية وتعمل على تحقيق نمو متوازن وتكامل بين مختلف القطاعات داخل الاقتصاد و تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة درجه مرونة الاقتصاد مواجهه الصدمات الداخلية والخارجية وتقليل أثارها على الاقتصاد الوطني (التضخم ، اختلال ميزان المدفوعات) ولأجل ان تكون الخطط قابله للتطبيق يجب ان تتمتع بعده مميزات وهي:[٣١]

١- قابليتها للتطبيق

٢- تكون شامله وتسمح بالمرونة عند التنفيذ

٣- ان توضع بشكل مراحل وخطوات تنفذ بشكل واضح بالمستقبل

حيث تضمنت الخطط الاقتصادية للعراق عده محاور منها:[٣٢]

١- العمل على بناء منشئات صناعية كبيره و متكاملة من خلال المشاركة مع الشركات المحلية الأجنبية ذات كفاءة عالية حيث ان من المخطط ان شاء (٢٥) شركه كبيره كثيفة الطاقة في مجالات التصنيع المواد المعدنية والكيمياوية و البتروكيمياويات والصناعات الهندسية لتصل الى (٢٠٠) شركه خلال عام ٢٠٣٠ في نفس المجالات ، نتيجة توفر ميزه تنافسيه بالإضافة الى تحسين القدرات الإنتاجية للصناعات القائمة حيث ان من المخطط رفع الطاقة الإنتاجية الى ٤٠% خلال عام ٢٠٢٢ لتصل الى ٨٠% عام ٢٠٣٠ تعمل على رفع مستويات الكفاءة الى المستويات العالمية.

٢- العمل على خلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص :إذ ان من المخطط تغيير هيكل الصناعة المحلية لصالح القطاع الخاص حيث تتضمن الخطة تأسيس ٥٠٠٠ شركه صغيره ومتوسطة خلال عام ٢٠٢٤ لتصل الى ١٥ إلف شركه صغيره ومتوسطة تصل نسبه المساهمة فيها ٧٥% للقطاع الخاص ، كما تهدف الخطة الى أعاده هيكله شركات القطاع العام حيث تعمل

---

[٣٠] جمهورية العراق ، وزارة الصناعة ، خطة إصلاح الشركات العاملة ٢٠١٣،ص٦.

[٣١] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ،٢٠١٨ ،ص٩٦.

[٣٢] الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، مصدر سابق،ص١٥

على تحويل ٥٠% من شركات القطاع العام الى شركات مساهمه من خلال طرح اسهمها في سوق الأوراق المالية ليصل نسبه التحويل الى ٨٠% خلال عام ٢٠٣٠.

٣- تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية :حيث تعمل على توسع في قائمه المدن والمناطق التي تتمتع ببنى تحتيه على قدر عالي من الكفاءة وتتوفر فيها حوافز التصنيع حيث ان من المخطط العمل على بناء مدينه صناعيه في كل محافظه خلال عام ٢٠٣٠ وبناء ثلاث مدن تكنولوجيه بالإضافة الى إكمال مدينه خور الزبير الصناعية الكبرى ، كما تعمل على تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات لدعم كفاءة الصناعة وزيادة كفاءة قوه العمل من خلال التدريب المكثف و بناء قدرات رأس المال البشري.

٤- تبني نظام حوكمه مناسب بدعم المحاور السابقة : حيث يهدف الى التقليل التدريجي من الدور المركزي في التخطيط والإدارة والوصول الى نظام الحوكمه يتمتع بالكفاءة ويضع كافه الإطراف المعنية ، حيث ان من المخطط تأسيس مجلس تنسيق الصناعي يعمل على تحقيق نظام متكامل الرقابة والتقييم والعمل على التحول من النظام المركزي الى اللامركزية.

٥- العمل على زيادة نسبه مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل الى (٥,٢%) عام ٢٠٢٣ و تحقيق نمو في سنه الهدف يصل الى ٨,٤% من خلال زيادة المساحة المزروعة وزيادة استخدام الآلات والكمائن لغرض التوسع في الإنتاج.[٣٣]

٦- العمل على رفع إنتاج الغاز الطبيعي للوصول الى ٣٥٠٠ مقمق* يوميا وتحقيق الاكتفاء الذاتي و تصدير من المشتقات النفطية الوصول الى ٩٠٠ الف برميل يوميا خلال عام ٢٠٢٣ ، [٣٤] من خلال أعاده تأهيل المصافي و إنشاء مصافي جديدة.

٧- قطاع الطاقة تهدف الخطة الخمسية للعراق زيادة الطاقة الإنتاجية من المنظومة الكهربائية لتصل الى ٢٠٨٦٩ ميكا واط خلال عام ٢٠٢٣ تصل الطاقة الإجمالية الى ٥٣١٤٧ ميكا واط خلال عام ٢٠٢٣ من خلال إكمال محطات جديدة و صيانة القديمة و تحويل المحطات الغازية البسيطة الى مركبه سوف تضيف٤٥٨٤ميكا واط.

المبحث الرابع -الاستنتاجات والتوصيات

أولا . الاستنتاجات :

---

[٣٣] خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق ،ص١٤٦.

* مقمق: مليون قدم مكعب قياسي

[٣٤] خطة التنمية الوطنية ، مصدر سابق ،ص١٥١.

١- يساهم التنويع الاقتصادي في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديريه واحده.

٢- إن العراق يمتلك كل مقومات التنويع الاقتصادي مثل الموارد الطبيعية و البشرية لكن واقع التنويع تنسجم مع هذه المقومات.

٣- وجود الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي إذ ان القطاع النفطي يحتل الحصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد فشل جهود التنويع الاقتصادي في العراق.

٤- ضعف عملية التشابك القطاعي والترابطات الإنتاجية بين الأنشطة الاقتصادية ، وهيمنة الإنتاج المواد الأولية (المواد الخام) وغياب دور الأنشطة الصناعية الوسيطة والنهائية.

٥- فشل القوانين والتشريعات الاقتصادية التي اتخذها العراق في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في تحقيق التنويع الاقتصادي ، وعدم توجيه الاستثمار بما يخدم التنويع الاقتصادي.

٦- إن الأداء الضعيف لقطاعي الصناعة والزراعة يعد أحد أهم مؤشرات فشل السياسة التنويع الاقتصادي على الرغم من توافر الفوائض المالية من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠١٤، التي يمكن استغلالها للاستثمار في هذين القطاعين الرئيسين .

٧- ارتباط حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية في الخطط التنموية بشكل مباشر بالإيرادات المتحققة من عوائد الصادرات النفطية ، فمع تدفق النفط وعوائده المالية ارتفع حجم الأنفاق الاستثماري للخطط التنموية في العراق والعكس صحيح .

ثانيا: التوصيات :

١- ضرورة أن تكون هناك استراتيجية وطنية للتحكم في حجم الفوائض المالية ، من خلال توجيه النسبة الأكبر إلى الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية التي تحقق قيمة مضافة أكبر ولاسيما في المشاريع الصناعية لتعجيل النمو في القطاع الصناعي فضلا عن القطاع الزراعي وجعل هذين القطاعين أكثر استيعابا للقوى العاملة ولحركة رؤوس الأموال بهدف تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد استخراجي إلى اقتصاد صناعي – زراعي .

٢- جعل القطاع الخاص شريكاً أساسياً ومهماً للقطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية لأهمية الدور الذي يقوم به في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار من خلال زيادة النشاط

الإنتاجي والاستثماري وتخفيض نسبة البطالة ومن ثم تحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج والدخل القومي .

٣- ضرورة وضع قوانين تحكم الاستثمار وخاصة في استخراج النفط بربطها بالصناعة النفطية مثل (صناعة تكرير النفط وصناعة البتروكيمياويات)لأجل تحقيق ترابط وتكامل بين مختلف القطاعات

٤- ضرورة القضاء على آلافه الحقيقة للتنمية والتنويع الاقتصادي التي تاكل كل بذرة تطور والتي تتمثل بالفساد الإدارة والمالي .

٥- ضرورة العمل على إنشاء صندوق سيادي لإدارة الفوائض المالية من خلال ادخار جزء من الإيرادات النفطية وإعادة استثمارها لمواجه الانخفاض المتكرر في أسعار النفط.

٦- إيجاد بيئة مؤسساتية للعمل من خلال تفعيل القوانين المتعلقة بحماية المنتج والمستهلك ومكافحة الإغراق وتنشيط أجهزة الرقابة والسيطرة النوعية لضمان إعادة تنشيط الإنتاج الوطني

٧- على الدولة العمل على إقامة المناطق الصناعية الخاصة والمناطق الحرة لما لها من عنصر جذب قوي للمستثمر الأجنبي وتسهم في الإسراع بدخول الاستثمار الأجنبي المباشر .

المصادر

أولا :الكتب والمراجع

١- ساملسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ،ط١٥،مطبعة الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن،٢٠٠١.

٢- كامل علاوي ، حسين لطيف ، الصناعة النفطية في العراق - الواقع والتحديات-، مطبعة الساقي للطباعة والتوزيع، ط١ ، ٢٠١٥

٣- نبيل جعفر عبد الرضا ، اقتصاد النفط ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١ ،٢٠١١

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١- مطوري ، احمد جاسم ،احمد جبر سالم ، تحديات الاستثمار في البنى التحتية في العراق ،أطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٥

٢- كامل ، خالد جميل ، واقع التنويع الاقتصادي ومتطلباته في ظل سياسيات التحول في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٩.

٣- فتح الله ، عثمان، وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية علوم الاقتصاد والتجارة ، الجزائر ،٢٠٠٨.
٤- ألعزي ، عمر حميد مجيد، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمي ،رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠١٠.

ثالثا : المجلات والدوريات

١- الطبقجلي ، احمد معن، ديون العراق نظرة عامه حول ناشئتها ومستقبلها ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠١٨
٢- حسن ، حسين عجمان ، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ضل الهيمنة الريعية ،مجلة المنصور ،العدد ٢٧، ٢٠١٧.
٣- محمد ، سحر قاسم، الأسباب الواجب توفرها لانتقال العراق الى اقتصاد السوق، وزارة التخطيط، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،٢٠١١.
٤- حمد ، عبد الرحيم مكطوف، سوق العمل في العراق بين البطالة والتشغيل، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارة ، مجلد ١ ،الجزء الأول، ٢٠١٤
٥- عبد الله ، صلاح مهدي ، الخسائر الاقتصادية والبيئية الناتجة عن حرق الغاز الطبيعي في جنوب العراق ، مجلة النفط والتعاون العربي و العدد١٤٩، المجلد ٤٠ ، ٢٠١٤
٦- صفيح، صادق ،مساهمة التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي ،المؤتمر الدولي الأول ، جامعة المعسكر ، الجزائر ، ٢٠١٧.
٧- احمد ، طيف ،عزوز احمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيلة لتحقيق تنمية اقتصادية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد ١٩، ٢٠١٨.
٨- الشمري ،مايح شبيب ، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد٢٤، ٢٠١٦.
٩- المغيري محمد زاهي ، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، بحث القي في المؤتمر (العولمة والتعاملات والتفاعلات) التي نظمتها جامعة الإمارات ، المجلد ١٣، أبو ظبي،٢٠٠٣.
١٠- محمد،مريم عيسى ،إستراتيجية التصنيع في الدول النامية ، مجلة امراباك، العدد ٦٢، ٢٠١٤.
١١- ديوب ، محمد معين ، المتطلبات الأساسية لنجاح عملية الخصخصة ، مجلة تشرين للدراسات الاقتصادية ، سوريا عدد٢ ، ٢٠٠٦

١٢- عبد العالي، امجد صباح، هيثم عبد الله سلمان، تقييم إستراتجية التصنيع في الإمارات،مجلة، الاقتصادي الخليجي ،المجلد٦، العدد ١٨، ٢٠١٠.

رابعا: التقارير والنشرات الرسمية

١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ،٢٠١٦

٢- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١١

٣- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١٣

٤- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١٦

٥- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠١٨

٦- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠٢٠.

٧- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،جمهورية العراق ، البنك المركزي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،٢٠٢٢.

٨- منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد ، برلين، ٢٠١٩

٩- الإستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام ٢٠٣٠ ، جمهورية العراق وزارة الصناعة ،٢٠١٣

١٠- جمهورية العراق ، وزارة الصناعة ، خطة إصلاح الشركات العاملة ٢٠١٣.

١١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ،٢٠١٨

خامسا : المصادر الانكليزية:

1- OPEC : Annual statistical bulletin 2004

2- OPEC : Annual statistical bulletin 2007

3- OPEC : Annual statistical bulletin 2011

4- OPEC ,Annual statistical Bulletin,2015

5- OPEC : Annual statistical bulletin 2016

6- OPEC : Annual statistical bulletin 2022